

## الوحدةانية عند الجلال الدواني

د. محمد حسن خليل أبو عويش

هذا العالم الأشعري الفارسي ، هو :

محمد بن سعد الدين أحمد بن محمد بن عبد الرحيم بن علي البكري  
الصدقي الدواني الكازروني الشافعي ، اشتهر بجلال الدين الدواني والجلال  
الدواني ، والمولى جلال .

الصدقي : نسبة إلى أبي بكر الصدقي رضي الله عنه .

الدواني : نسبة إلى قرية دوان التي ولد بها ( وهي على وزن شداد ) .

الكازروني : نسبة إلى كازرون ، وهو الإقليم الذي تتبعه قرية دوان ،  
بفارس .

الشافعي : نسبة إلى المذهب الشافعي .

عاش هذا العالم في القرن التاسع الهجري ، وكان مولده في عام ١٨٣٠ هـ  
ووفاته عام ١٩٠٨ هـ على أرجح الأقوال .

لقد حظي الجلال الدواني باهتمام العلماء والمؤرخين والحكام والعلامة  
والحكام حينه فاضى قضاء فارس ، والعلامة كانوا إذا تمكلم نكسوا  
رؤوسهم لإجلاله وتقديره واحترامه له ولعلمه ، والعلامة المؤرخون يصفونه  
بأنه ( عالم العجم بأرض فارس ، وإمام العقول ، وصاحب المصنفات ،  
واق في جميع العلوم لا سيما العقلية ) صاحب البدر الطالع .

وهو ( رفيع الشأن ، عظيم القدر ، عالهم من مؤلفات عديدة ، وتحقيقات شديدة ) دكتور مليبان دينا .

له مؤلفات وشروح شملت أغلب علوم ومعارف عصره ، جمع بين المنقول والمفحول ، كان حجة في المذهب الأشعري ، يمثل حلقة من حلقات علم الكلام عامة ، والمذهب الأشعري خاصة .

برز في علم الكلام ، والتصوف والفلسفة ، وكان إماما وحجة في هذه المجالات ، يؤخذ به ، ويعتمد عليه .

### صفة الوجدانين :

أن الفلاسفة اعتمدوا في إثبات الوجدانية قدس برائته وتعالى ، حل النظر في الوجود ، وعلى أن وجوب الوجود ، لا يمكن أن يكون مشتركا فيه ، لأنه عاص بواجب الوجود قطعه وعلى أن التركيب في الواجب ، ولأن كل ما يؤدي إليه ، بجانب دليل القانع الذي أخذ به ابن رشد .

والاشعرة جعلوا ، برهان القانع ، للأعوذ من القرآن الكريم ، وبرهان التوارد مما عمدتهم في إثبات الوجدانية لله تعالى .

فأما الطريق الذي سلكه الدواني ، واختاره لإثبات الوجدانية لله تعالى .

أما الجلال الدواني فإنه نراه يذهب إلى أن التوحيد ، يكون إما بمحصو وجوب الوجود ، وهذا المحصر ينفي المثل المشارك في الحقيقة ، أو بمحصو الخالقية ، أو بمحصو المعبودية .

وهو قد ذهب إلى هذا التفصيل في شرحه للعقائد العنصرية ، بينها في رسالته في معنى التوحيد . يقول : ( أعلم أن محصل التوحيد ، إثبات وجود

فرد واحد للواجب وامتناع فرد آخر منه (١)، أنه في شرح العقائد فصل ما أجله في رسالته في معنى التوحيد (وأعلم أن التوحيد إما بمحصر وجوب الوجود، أو بمحصر الخالقية، أو بمحصر المعبودية) (٢).

ويمتدل على كل واحد من هذه الثلاثة، مع أن البات محصر وجوب الوجود في واحد لا شريك له، ما هو إلا إثبات بمحصر الخالقية في واحد لا شريك له وإثبات بمحصر المعبودية في واحد لا شريك له، وكل هذا في المثل، والشريك، والله، ومحصر الخالق، والمعبود، وواجب الوجود في واحد لا شريك له.

ويطالع الشيخ محمد عبده واستدلال الدواني على كل واحد من هذه الأمور الثلاثة بتغاير المفهومات بينها وحق (يفيد كل واحد منها صراحة) (٣) ونحن نرى أن هذا التعليل صحيح لأنه يتفق مع منهج الدواني، القائم على التفصيل والتوضيح، والإسهاب للدرج، أنه، صرح بذلك في كثير من كتبه (٤).

ويمتدل الدواني على محصر وجوب الوجود في واحد، بأنه لو فرض واجبان للزم اشتراكهما في وجوب الوجود، حيث أن وجوب الوجود ليس خارجا عن حقيقتهما، لأنه لو كان خارجا عن حقيقتهما، أو حقيقة أحدهما، لكان الانصاف بوجوب الوجود، أما أن يكون بسبب خارج عنه، بأن يكون من غيره، وبذلك يكون واجب الوجود محتاجا ومفتقرا إلى غيره في وجوب وجوده، وإما أن يكون بسبب ذاته، وهذا يستلزم

(١) رسالة في معنى التوحيد لوحة ١٢٩ جلال الدين الدواني، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٣٤٤١ ج ضمن مجموعة

(٢) ش العقائد المضنية ص ١٥٩ جلال الدواني

(٣) الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين ق ٢ ص ٥٠٦ -

دكتور سليمان دنيا

(٤) انظر مثلا ش العقائد المضنية ص ٥٧، وتجرید الغواشي لوحة ١٠٢

ظهر مخطوط، جلال الدواني

تقدم واجب الوجود على ذاته حيث أن مقتضى العقل يحكم ، بأن الشيء ما لم يجب وجوده أولا ، لم يجب منه وجود شيء أصلا (سواء كان ذلك الشيء عينه أو غيره ، فإن العقل يحكم به حكما كلياً ، من غير استثناء تلك الصورة فإنه يحكم بأن معطى الوجود ، من حيث هو معطى الوجود ، يجب تقدمه بالوجود على ما يعطيه الوجود ، فالوجوب السابق إن كان عين اللاحق ، لزم تقدم الشيء على نفسه) (١) وهذا باطل بداهة ، وإن كان الوجوب السابق غير اللاحق ، فأننا ننقل الكلام إليه ، فلما أن يتسلسل الأمر ، أو يدور ، وكلاهما باطل ، فيثبت أن وجوب الوجود غير خارج عن حقيقتها .

وإذا كان وجوب الوجود غير خارج عن حقيقتها ، فلما أن يكون هذا الوجوب جزء من حقيقتها ، أو جزء من حقيقة أحدهما دون الآخر ، أو عين حقيقتها ، وعلى كل فلا بد من فارق بينهما ، حيث أنهما قد اتفقا في وجوب الوجود ، لأنه لو لم يكن هناك فارق بينهما ، لما كانا اثنين بل واحداً فقط ، لأن الاتينية لا تتحقق إلا بوجود اختلاف بينهما ، يميزهما عما اتفقا فيه ، وهما قد اتفقا في وجوب الوجود على أي صورة كانت وحيث لا يكون هذا الفارق ، إما فصلاً ، أو شخصاً لهما ، أو لأحدهما ، مع أن الأحدية المتعلقة (هي أن يعلم أنه واحد من جميع الوجود ، ليس له جليس ولا فصل ، وبالملة مقوم) (٢) وبوجود هذا الفارق ، فإنه يثقف وجودهما أو وجود أحدهما عليه ، لأنه إما أن يكون هذا الفارق المميز لكل واحد منهما ، أمر موجود فيه ، أو يكون امتياز أحدهما بثبوت أمر فيه ، واعتبار الآخر

(١) ش الحياكل لوحة ٢٣ وجه مخطوط الجلال الدواني ، وانظر تفسير سورة الاخلاص لوحة ٨ ظهر مخطوط الجلال الدواني وتجر يد القواشي لوحة ٣٠ وجه وظهر

(٢) تفسير سورة الاخلاص لوحة ١٠ ظهر ، وانظر رسالة في معنى التوحيد لوحة ١٢٩

بنفس حقيقته (فجردة عن ذلك الأمر) (وعقد التحقيق يلزم افتقار كليهما إلى  
الفارق، لأن مجرد الأمر المشترك، لا يكفي في تحصيل شيء منهما بخصوصه،  
بل لا بد من فارق ينضم إليه، وجوباً كان أو علمياً) (١).

وجبت يلزم أن يكون واجب الوجود مركباً من حقيقة، والفارق  
أو المميز، والتركيب يلزمه الاحتياج، وهما محالان في حق واجب الوجود  
وما أدى إلى المحال، فمحال، فيكون التعدد محالاً، وبذلك أن واجب  
الوجود، واحد لا شريك له.

وبعبارة مختصرة: فليس هناك لإذات واحدة، بسيطة من جميع  
الوجود تسمى بأسماء مختلفة، بحسب اعتبارات شتى، وإضافات متعددة  
(ولا يجوز تعدد مسائل تلك الذات إذ لو وجد أثنان من تلك الحقيقة،  
لكان لكل منهما خصوصية، سوى حقيقة الوجود وقد بان أن الواجب،  
لا يمكن أن يكون كذلك، ولأنه ليس له حقيقة كلية - حتى لا يشاركه  
فيها غيره - وإلا لاحتاج إلى المخصص (٢) والاحتياج إلى المخصص،  
مستحيل في حق واجب الوجود، فإدعى إلى الاحتياج، وهو التعدد  
مستحيل، وبذلك يثبت أن واجب الوجود واحد لا شريك له.

أن الدواني لا يكتفى بهذا الدليل، في إثبات هذا المبحث، وإنما يصيب  
إليه أدلة أخرى، وكلها تثبت أن واجب الوجود لذاته، لا بد أن يكون  
واحداً فقط، ليس له شريك.

وهذا الدليل والأدلة التي ستأتي، كلها تعتمد على أن تعدد الواجب  
لذاته، يلزمه التركيب، والاحتياج والمعلولية، وهذه الأمور الثلاثة تنعكس  
في حق واجب الوجود لذاته.

(١) ش الحيا كل لوحة ٢٢ وجه، وانظر تهرید الفواشي لوحة ٣٠ ظهر

(٢) تفسير مودة الإخلاص لوحة ٩ وجه.

الدليل الثاني : ( لو تعدد الواجب لذاته ، لكان مجموعهما ، أى واجب الوجود وشريكه ، ممكنا ، لاحتياجه إلى كل منهما ، فلا بد له من علة فاعلية مستقلة ، وتلك العلة لا تكون نفس المجموع ، ولا أحدهما ، ولا غيرهما . أما الأول فلاستحالة كون الشيء فاعلا لنفسه ، وأما الثاني وال ثالث ، فلا متلزمه كون الواجب معلولا لغيره ) (١) .

أى أن واجب الوجود لو تعدد ، بأن يكون أثنان مثلا ، فإنهما يكونان مجرعا مراكبا منهما ، وهذا المجموع ( وجوده بدين لا يسوغ إنكاره ، إذ هو عبارة عن وجود كل منهما أى الوجودين ، والوجودان واقعان لا محالة ) (٢) وهذا المجموع ممكن ، لأنه محتاج إلى كل واحد من الإثنين المسكونين للمجموع ، والممكن محتاج إلى علة قطعا ، حيث أن علة الاحتياج عند الدوائى من الإمكان ، فاحتياج هذا المجموع إلى علة ، أمر بدين .

ويجب أن نلاحظ ، أنه ليس المراد هنا نفس المجموع ، ولكن المراد معروض الكل المخصوص ، وهو الإثنية ، لأنه لو كان المراد المجموع من حيث هو مجموع ، لتوجه حل ذلك ، القول بأن المجموع من حيث هو مجموع ، أمر اعتبارى ، ولذلك فهو عتبع للوجود لدخول الطبيعة الاجتماعية فيه .

وبعبارة أخرى نقول : أن الدوائى أراد بالمجموع هنا ، معروض الهيئة الاجتماعية بدون وصف الارتباط والاجتماع ، أى أنه يقصد ذات الإثنين فقط ، بدون اعتبار وصف الإثنية والارتباط ، وبذلك يكون المجموع

(١) ش الشفاء الصغرى ج ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) الشيخ محمد عبده ج ٢ ص ٥٠٧ .

محتاجا إلى العلة الفاعلية المستقلة ، ويكون تأثير الفاعل في نفس المجموع ،  
وباختيار أجزائه (١) .

وعلة هذا المجموع لا تخرج عن : أما أن تكون ، نفس المجموع ،  
وهذا باطل لأنه يلزمه أن يكون هذا المجموع هو الفاعل لنفسه ، وهذا  
محال ، كما أنه يلزمه أن يكون متقدما على نفسه من حيث هو علة ، ومتأخرا  
عن نفسه من حيث هو معلول ، وتقتضي الشيء على نفسه محال .

وأما أن تكون علة المجموع ، هي جزء المجموع ، وهذا أيضا باطل ،  
لأن المجموع مكون من واجبين ، فاحدهما لا على التبيين بالتأكيد معلول ،  
والآخر علة .

وأما أن تكون علة المجموع أمر خارجا عنهما ، وهذا باطل ، لأنهما  
حاجتاهما يكونان معلولان ، وواجب الوجود لا يكون معلولا ، وإلا لما كان  
واجب الوجود .

ولما كانت هذه الأمور — أي كون علة المجموع ، نفسه ، أو جزؤه ،  
أو أمر خارج عنه — باطلة ، ومحالة في حق واجب الوجود ، فإن ما أدى  
إليها ، وهو التعدد ، يكون محالا ، لأن ما أدى إلى المحال محال ، ويثبت  
أن واجب الوجود واحد لا شريك له .

[ الدليل الثالث ] : ( لو كان له — أي واجب الوجود — مثل لكان  
كل منهما بمثابة من الآخر بخصوصية ، فالوجوب والإمكان ، أن كانا من  
لوازم الماهية المشتركة ، يلزم اشتراك الكل فيه ، وإن كانا من لوازم الماهية  
مع الخصوصية ، فيلزم التركيب للثنائي للوجوب ) (٢) .

(١) أنظر شرح السبائك في شرح العقائد العنصرية ص ١٥٩ ، وح  
الخلاص على شرح العقائد العنصرية ص ٢٠٦ .  
(٢) من العقائد ص ١٥٩ .

هذا الدليل على ما يرى الشيخ محمد عبده ، استدلال من الدوائى على نفي مشاركة الواجب للممكن و حقيقته (١) ، لأنه لو شاركة في ماهيته ، فلا بد أن يمتاز أحدهما عن الآخر بأمر ما ، سوى الماهية المشتركة بينهما ، وعلى ذلك نقول : الوجوب — أى وجوب واجب الوجود — والإمكان — أى إمكان الممكن — لا يخلو أمرهما من أن يكونا من لوازم الماهية المشتركة بينهما ، وحينئذ يجب أن يكون الواجب ، ممكنًا وواجبًا ، والممكن ممكنًا وواجبًا ، وهذا تناقض ، لأن فيه الجمع بين التقيضين أو أن يكونا من لوازم الماهية مع الخصوصية (أى أن : ماهية الواجب وما به امتيازاه وتمعينه ، يلزمهما الوجوب وماهية الممكن ، وما به امتيازاه ، يلزمهما الإمكان ، فصار الوجوب لازماً للواجب ، من حيث ما ينضم إلى حقيقته ، فكان الوجوب لازماً للتركيب ، فيسكن الواجب مركباً ، هذا خلف ) (٢) لأن التركيب من خواص المخلوقات الحادثة ، والله تعالى ليس بحادث ولا يقوم به حادث ، كما أن التركيب يلزمه الاحتياج إلى أجزائه ، والتركيب والاحتياج مستحيلان في حق الله سبحانه وتعالى ، فما أدى إليهما — وهو التعدد — يكون مستحيلاً لأن ما أدى إلى المستحيل ، مستحيل ، وبذلك يثبت أن واجب الوجود ، واحد لا شريك له .

[الدليل الرابع] : لو تعدد الواجب فأمّا أن تتحد المصاديق في ذلك المتعدد ، أو تختلف ( وعلى الأول لا يكون قولها على كثيرين ، وإلا لما كانت ماهية واحدة ، فيلزم تحقق الكثير بدون الواحد ، وعلى الثاني يكون وجوب الوجود عارضا لهما ، وكل عارض معلول ، إما لموضوعه فقط ، أو بمخاطبة غيره ، والقسمان باطلان ، أما الأول فلا شراؤه كونه النشئ على الوجود نفسه .

(١) أنظر الشيخ محمد عبده ق ٢ ص ٥٠٥ .

(٢) للصدر السابق ق ٢ ص ٥٠٥ ، وانظر الخلل ج ٢ ص ١٢٢ .



وأما الثاني فالجواب (١) لأن التفسير هنا سيكون له مدخلية في ذلك العررض ، ومعنى ذلك أن هذا الغير هو العلة ، وواجب الوجود هو المخلول حيث أنه استفاد عررض وجوب الوجود لنفسه من الغير ، وكل هذا يتناقض مع واجب الوجود لذاته .

وهذا الدليل يبقى على أن واجب الوجود ، ليس له ماهية كلية حتى يشارك فيها غيره (٢) ، لأن ما كانت له ماهية مشتركة بينه وبين غيره ، يكون مادياً ، ومتولداً من غيره ، وهو المادة (٣) .

وكونه مادياً ، أو متولداً عن المادة ، محال في حق واجب الوجود لذاته لأن هذا من صفات الموجودات ، ولأنه هو الوجود البحت المجرد عن جميع المخالطات ، وجوب الوجود له إنما هو لذاته ، لا لغيره ، لأن كون وجوب الوجود عين ذاته ، أن يكون وجوب الوجود غير عارض له ، وغير مشترك بين اثنين .

والدواني يصرح بذلك ويقول : ( وجوب الواجب هيئة ) (١) ، ويقول أيضاً : ( ثبت أن وجوب الواجب هيئة ) (٢) .

(١) الرباعيات وشرحها لوحة ١٣٦ ظهر وانظر رسالة إثبات الواجب الجديد لوحة ٣٨ ظهر وكلامها للجلال الدواني ، وتفسير سورة الإخلاص لوحة ٩ ظهر .

(٢) انظر تكملة الفوائد الفاضلة لوحة ٣٣ ظهر ، ورسالة إثبات الواجب الجديدة لوحة ٣٧ ظهر وشرح العقائد ص ١٥٨ .

(٣) تفسير سورة الإخلاص لوحة ٨ ظهر .

(٤) الرباعيات وشرحها لوحة ١٣٧ ظهر ، وانظر تفسير سورة الإخلاص

لوحة ١٠ وجه .

(٥) شها كل النور لوحة ٣٦ وجه ، وانظر تكملة الفوائد الفاضلة لوحة ٣٣ ظهر .

وليس معنى ذلك أن واجب الوجود وتعيينه — أى ما يتنازه به عن جميع ما عداه — عين ذاته ، وإنما معناه أن عين الذات هى مبدأ انتزاع هذه الأمور ، من الوجوب والوجود والتعين ، حيث أنها أمور اعتبارية ، انتزاعية ، والدوائى يريد من وجوب الوجود أنه مبدأ الآثار الخارجية ، لا معنى للكون فى الأعيان (١) .

وهو فى هذه النقطة ينتسب إلى محققى المتكلمين من الأشاعرة ، الذين ذهبوا معهم للفلسفة إلى أن وجوب الوجود هو كون الذات نفس الوجود ، ( حتى يستحيل سلب الوجود عنها — أى عن الذات — لذاتها ، فإن من المحال سلب الشيء عن نفسه ) (٢) .

وهذا الفريق من متكلمي الأشاعرة ، والفلاسفة ، يقصدون من ذلك أن وجود الواجب هو ( وجود خاص مستقل قائم بذاته ، غير منزع عن غيره ) (٣) ، وبذلك لا يكون هذا الوجود حارماً لذاته .

أما جمهور المتكلمين فإنهم قد ذهبوا إلى أن وجوب الوجود هو ( أن تكون الذات آلة تامة لوجوده ) (٤) ، أى وجود واجب الوجود ، لوجوده

(١) انظر السكندري على شرح العقائد المضنية ص ١٠٠ ص ٢٣٥

(٢) الشيخ محمد عبده ق ١ ص ٢٤٥

(٣) الرباعيات وشرحها لوحة ١٣٤ وجه وانظر شرح العقائد المضنية ص ٨١ وتفسير سورة الإخلاص لوحة ١٠ أوجه ، وتحرير الفوائى لوحة ٤٤ وجه .

(٤) تحرير الفوائى لوحة ٤٤ وجه ، وانظر شرح العقائد المضنية ص ٨١ ورح السبالكوتى ص ٨١ ورح السكندري ص ٢٣٢ وما بعدها .

لأرغم لداته (لاستحالة انفسكك العلة عن المفعول ، فالذات ، من حيث هي ذات مستمرة ، لوجودها فلا يمكن انفسكك بها) (١) .

هذه خمسة أدلتها فيها الدوائر لإثبات أن وجب الوجود واحد لا فريد له ، وهو يصف الدليل الأخير في مبحثنا هذا ، بأنه (مرمان متين ومختصر) (٢) وهو بذلك يؤكّد اتّهامه إلى عقلي المتكلمين من الأشاعرة ، وليس معنى ذلك أنه يرفض بقية الأدلة التي ذكرها واستشهد بها من المطلوب لإثباته في هذا المبحث . ولكنه يخصص هذا الدليل لقوته ، ويحصّره عن بقية الأدلة الأخرى ومن كانت كلها تكفي للمطلوب ، بالإمضاء إلى أنها تنفي البعد مطلقاً سواء كان في وجوب الوجود ، أو في الخاقية ، أو في المعبودية ، ومن كانت الدوائر قد تمرد الاستدلال على كل واحد من هذه الثلاثة على انفراد .

وبناء على ما حصره من الاستدلال على كل واحد من الثلاثة السابقة بمرده يستدل على إثبات الخاقية التامة وحصرها في واحد لا شريك له ، بأن عدم العام وأنثيته ، وترتيبه بدلان بوصوح على أن حاق ، وصانع هذا العالم ، واحد لا شريك له (فإن العقل الصريح يدّعي أن ارتداد الأجزاء المختلفة ، بحيث تكامل شحمرواحد ، يمدّ بعضها بعضاً ، لا يكون إلا من واحد ، والأكال ، لا اختلاف ولم يلقم) (٣) .

(١) الشيخ محمد صادق في (١٤٥٥) ٢٤٥٥

(٢) رساله إثبات الواجب الجديدة نوحه ٣٨ ظهر .

(٣) شرح عليه من موالع الاتوار في علم المنطق والحكمة والتوحيد للقاضي البغدادي ، تأليف جلال الدين الدواني ، نوحه ١٠٩ ، ظهر ، مخطوط بدار الكتب المصرية مجلس مصطفى فاضل رقم ٩٩

إن أي إنسان عاقل لو فكر في ترتيب وتأليف وانتظام أجزاء هذا العالم بعضه مع بعض ، بحث لو غير هذا الترتيب . ويدل ذلك النظام إلى غيره ، لاحتل هذا العالم وقد ، بل من الإنسان إذا ما فكر في ترتيب أعضائه جسمه وما فيها من القوى والصفات ، ووجد على أدله أنه لا يفسد لو غايتها على أكل وأدى وجهه لم يشك في ( أنه لا بد من صانع واحد ، يصف بجميع الصفات ، فتذكره الله أحسن الخلقين ) (١)

إن الترتيب والتأليف الموجودان في هذا العالم ، مما يشهد به دليل التمام الذي يستمد طوله الدوام في استحالة التعدد في الحقيقة ، بإمكان تعدد الأجزاء - تترجم إمكان وجودهما ، لا سيما لو لم يختلفا لما كانا طين مختارين ، أو أحدهما مختاراً ، وإمكان تخالفهما يستلزم إتمام تحقق مراد كل واحد منهما ، وهذا باطل ، لأنه يستلزم الجمع بين النقيضين ، فإذا أراد أحدهما بهدم العالم في وقت معين وعلى سعة معينة ، وأراد الآخر عدم إتمامه في ذلك الوقت ، فعلى القول بتحقيق إرادة كل منهما يلزم وجود العالم ، وهدمه ، في وقت واحد ، وهذا محال .

وأما عدم تحقق إرادة كل واحد منهما ، وهذا أيضاً باطل ، لأن فيه عجز كل واحد منهما عن تحقيق مراده ، فكأن فيه ارتضاع القهضين

وأما تحقيق إرادة واحد منهما ، دون الآخر ، وبذلك يكون من تحققات إرادته ، هو الإله دون الآخر ، كما أن من لم تتحقق إرادته ، يكون عاجزاً ، فلا يكون عالماً ، وقد فرغ من أنه إله قادر حلق ، وهذا خلف . يقول الفراءى : ( إمكان التعدد يستلزم إمكان التناصف ، وعلى

(١) المصدر السابق لوجه ١١ وجه .

تهدير التجاليف إما أن يحصل مراد أحدهما أو كليهما ، أولاً بمحض شيء .  
 مهما ، وبشكل محال ، أما الأول فلاستلزامه كون الآخر عاجزاً ،  
 فلا يكون حائفاً ، وقد فرض أنه حائق ، وهذا حاف ، وأما الثاني  
 فلاستلزامه اجتماع النقصين ، وأما الثالث فلاستلزامه برفق  
 النقصين (١) وأيضاً مجرد كل منهما .

ودليل تمامه هذا ، هو الدليل الذي أحده الأشعة من قوله تعالى  
 ( لو كان فيهم آفة إلا الله لفسدنا ) (٢) ، وهو العدة عند الدواني وإن كانت  
 حصر ، ولقد في واحد لا ثاني له ، ولا شريك ، كما أنه العدة عند  
 الأشعة ، ولقد في يرى كما رأى الأشعة من قبله أن الفساد أن هل  
 هل عدم التكون ، فالدليل نفسه ، إرادي وإن من على احتلال النظام ،  
 هو إقاضي .

ولكن قد يقال : أن دليل التامع يدور على امتناع التعدد ، لكن التعدد  
 يؤدي إلى الاحتلاف ، أما مع حوار الاتفاق بينهم ، فإنه لا يدل على  
 امتناع التعدد .

أن الدواني يرى أنه إذا قل بالتعدد مع الاتفاق ، فإن الأمر لا يخلو  
 من ( إما أن تكون قدرة كل واحد مهبطاً ، وإرادته كافية في وجود العالم ،  
 أو لا شيء مهبطاً ، أو أحدهما كافٍ ، وعلى الأول يلزم اجتماع لمؤثرين  
 التامين على معنوا واحد ، وعلى الثاني يلزم معنوا ، لا سيما لا يمكن لهما

(١) من المفاتيح البغدية ص ١٦١ وانظر من خطبة الدعاء ص ١١٠ ، لوجه

١١٠ وجه .

(٢) سورة الأنبياء الآية ٢٢

الناتج إلا باشتراك الآخر ، وعلى الثالث لا يكون الآخر حائق ،  
فلا يكون (١) وهذا ما يسمى بدل التوارد عند الاشاعرة .

ورداً قبل أن ما سبق لا يلزم منه عجزهما معاً ، وذلك حراز اتفاقهما  
على الإيجاد بالاشتراك ، مع قدرة كل واحد منهما على الإيجاد بالاستقلال ،  
والعجز لهما يلزم ، إذا لم يتفقا على الإيجاد بالاشتراك ، بل أراد كل واحد  
مهما الإيجاد بالاستقلال ، أما إذا اتفقا فلا عجز ، ويستند هذا القول ،  
على ما مر من أن الاثنين يشتركان في حيز شيء واحد ، بالاتفاق  
ينتهي عن ذلك ، مع أنه في مقدور كل واحد منهما ، حيزه بالافتراد  
والاستقلال .

أن الدوائى يرفض ذلك ، ويقول : ( تعلق إرادة كل واحد منهما ،  
لأن كان كافياً بزم المظور الأول ، وإن لم يكن كافياً بزم المظور الثانى ،  
والملازمين به جتان لا تعلق الملح ) (٢) .

والمظور الأول هو اجتماع مؤثرين تامين على معلول واحد ،  
وهو محال .

والمظور الثانى هو عجزهما معاً ، في حالة عدم كفايته لإرادة كل واحد  
منهما عن الإيجاد وهو محال ، لأن فيه ارتفاع التعيين ، وأما ما استندوا  
به كلامكم هذا ، فإنه لا يصلح للسدية ، لأنه في هذه الحالة ينقص من ميل  
كل واحد منهما في الحسن بقدر ما يتم به من ميل صادر من الآخر .

(١) ش العقائد المضدية ١٦٢

(٢) ش العقائد ... ص ١٦٢ وانظر الزبائيات وشرح لوحه ١٢٨  
وجه ، وتفسير سرورة الاخلاص لوحه ٩ ظهر

حتى يتم امر مجموع الحيلين ، ولذلك فليس واحد منهما من القدر من الميل فاعلا مستقلا (١) .

وتوضيح ذلك ، أن المثل ما هو إلا مبدأ الحركة القادحة ، أي كانت تلك الحركة يعية كانت أو قشرية ، أو ارادية .

أما الحركة العرصية فلا بين فيها ، وحركة الشيء المحمول هنا ، من مكان إلى آخر ، هي حركة عرصة ، تابعة للحركة الارادية الصادرة من الحاملين ، للشيء المحمول ، وهذه الحركة ، لإرادته تابعة لميل الحاملين ولكل من الحاملين ميل في القوة ، لو خرج هذا الميل من القوة إلى النفس ، لا يستقل بمفرده باخر ، لكنهما — أي الحاملين — تساهما بينهما ذلك بين إلى قسمين ، وبذلك أخرج كل واحد منهما قسمة من المثل الذي يخصه من القوة إلى النفس ، أما باقي منه ، فإنه مازال بالقوة ، ( فكان تنقيص كل منهما من ذلك المثل بقدر ما أخرجته الآخر من القوة إلى النفس ، والزيادة والنقصان في المثل الخارج إلى الفعل ، تابعا لتقدير الإحصاء وانحائها ) (٢) .

ومعنى ذلك أن المثل مادام يريد وينقص ، فليس واحد منهما بالقدر الذي أخرجته من الميل ، فاعلا مستقلا ، هذا المستند لا يتعدى تعاضلي مطلب هذا لأنه في هذا المطلب ( بين المؤثر إلا تعلق لإرادة والقدرة ،

(١) انظر الرباعيات وشرحها بوحدة ١٢٨ وجه وظهر ، وش المقام المصطفية ص ١٦٢ وتفسير سورة الاحلاص لوجه ٩ ظهر .

(٢) ح المكنون ص ١٠٠ ج ٢ ص ١٣٧

(٩ - حولة)

ولا يتصور الريادة والنقصان في شيء (١) لأن كلا من الإرادة والقدرة ، أمر واحد فقط لا تعدد له فلا يقل الانقسام إلى لأجزاء ، ولا تصور له الريادة ، والنقصان ، لأن هذه الأمور لا تصور دالها بما يقبل الانقسام .

وحلاصة المقام ، أنه ( لو جاز مذهباً إرادة الإيجاد بالاشتراك لزم الريادة والنقصان في تأثير قدره الرجب ، ولزم أن يكون الواجب جسماء ، وقدره جسمانية تنقسم باعتبار (٢) لأقسامها المشتركة في الإيجاد ، لزم أن تكون قدرة كل منهما منقسمة إلى أجزاء ، تزيد وتنقص ، مما لا اشتراك في الإيجاد ، والريادة والنقصان من لوازم الجسمانيات ، ولو كانت القدرة تزيد وتنقص لكانت جسمانية ، ولما كانت القدرة صفة له تعالى فإنه يلزم قيام الجسمانيات بمعدنة ذاته تعالى ، وما قام به أمر جسماني ، لزم أن يكون جسمانياً مفعلاً ، وهذا كله باطل ، فلما أدبى إليه من التعدد بالاشتراك والاتفاق باطل ويثبت أن الخلق واحد لا شريك له ولا خالق سواه .

والدواني يصف جهده في أبطال هذه السند ، بأنه وجه عشرين من سوايح الوقت أي أنه من مشكركه ، وهذا معناه أنه لم يسبق به (٣) وهو على حق في دعواه تلك لأنه لم يفتخر على من هذا من مؤلفات الساجين عليه .

وبلاحظ أن الدواني لم يأت بحديثي دليل القانع ، الذي استعمله

(١) من العقائد المصدية ص ١٦٢

(٢) ح المكنشوري ص ٣٠٠ ج ٣ ص ١٣٦

(٣) انظر تفسير سورة الاحلام لوجه ١٠ وجه ، وش العقائد المصدية ص ١٦٢



في هذا المبحث ، لأننا نحصر الخاتمية في واحد لا شريك له ، كما استخدمه  
الاشاعرة من قبله في إثبات الوحدة ، في سببانه وتعالى ، وكل ما هناك أنه  
نحصر دليل التنازع على إثباته الخاتمية ، ونحصرها في واحد فقط ، لأن صريح  
الدليل ، ومقدماته كما علقه بالخلق ولديك قصرة الدواي على الخاتمية فقط ،  
مع أن حصر الخاتمية في واحد ، هو حصر لواجب الوجود في واحد ،  
وحصر للمعدية في واحد ، فأي دليل على أحدهم ، ما هو إلا دليل على الثاني ،  
فإنه سبحانه وتعالى هو واجب الوجود ، وهو المعبود بحق ، وهو الخالق ،  
ولا يناق سواء هذا كان الدواي قد جمع بين حيد سبحانه أو هذه الثلاثة  
ما ذلك إلا سكين لأدلة لا غير ، وإلا فكما قلت ، فإقامة الدليل على واحد  
منهم هو إقامة لدليل على الباقي .

كما نلاحظ أنه أماف إلى دليل الترادف ، أحصاه جديدة ، هي من  
مبكراته ، حيث أنه لم يسبق بها ، هذه الإضافة هي إبطاله لسند القول باتفاق  
الآلهة ، على الإشتراك في الإيجاد ، حيث أن الأئمة يشتركان معاً في حمل  
شيء واحد ، مع قدرة كل واحد منهما على حده بغيراد ، وعلى ذلك لا يلزم  
مجرهما عند الاتفاق ، وقد أبطل الدواي هذا القول وحسنه .

والثالث من أقسام التوحيد ، هو حصر المعبودية في واحد فقط ،  
ومعناه النبي عن لا شريك في العبادة ، ويستدل الدواي على هذا بالدلائل  
الطبيعية .

يقول الله سبحانه وتعالى : ( ولا يشرك بعبادة ربه أحد ) (١) .

ويقول : (فأبى فاعبدون) (١) ، ويقول : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله  
مخلصين) (٢) ، ويقول : (أن لا تعبدوا إلا الله) (٣) ، ويقول : (أتعبدون  
فاتححتون ، والله خالقكم وما تعبدون) (٤) .

ويرى الكلبي أن استدلال الدواني بقوله تعالى : (أتعبدون  
فاتححتون ، والله خالقكم وما تعبدون) استدلال له معرّي هو ، أن هذه الآية  
متضمنة لدليل عدم صحة الإشراف في العبادة (لأن المعبود يجب أن يكون  
فاعلاً أو صاراً ، ليعبدوه جلب نفع أو دفع ضرر ، ولا شيء يصلح لذلك  
سوى الله تعالى ، لأن ما سواه مخلوق له) (٥) ، النتيجة عدم صحة عبادة  
لما تحتويه ، لأن الكل مخلوق له تعالى ولا عائق سواه ، ولا يضر وينفع  
سوى الله سبحانه وتعالى إذن هو المعبود لقطع الحق .

وقد اتفق إجماع الأئمة عليهم السلام على ذلك (إذ كلهم دعوا ، المكلفين  
أولاً ، إلى هذا التوحيد ، وسوم عن الإشراف في العبادة) (٦) .

إننا نرى الدواني قد اقتصر على السمع فقط في إثبات حصر المعبودية  
في واحد فقط ، ويطلق عن ذلك الشرح محمد بن عبد الله قاتلاً (عد ، مطلب يطالب  
إثباته بالسمع عند أصحابنا - أي الأشاعرة - فلما استدل  
عليه به) (٧) .

(١) سورة المشكوت الآية ٥٦

(٢) سور البقرة الآية ٥

(٣) سورة البقرة الآية ٢١٦

(٤) سورة الصافات الآية ٩٥ ، ٩٦

(٥) ح الكلبي ١٣٨ - ٢٥٠٠

(٦) ش العقائد البغدية ص ١٦٣

(٧) الشيخ محمد عبده ١٠٠ ق ٢ ص ٥١٦

أن النوائى بعد أن استدل على إثبات الوحدانية لله تعالى ، بطريقته الخاصة والتي حصرت التوحيد في وجوب الوجود ، والحالقية ، والمبدئية في واحد فقط يتعرض لمن أورد على الكلمة الطيبة لا إله إلا الله : بأنها لا تفيد التوحيد ، لأن خبر لا المقدر فيها أما كلمة : موجود ، أو يمكن ، أى لا إله موجود . أو يمكن إلا الله ، وعلى كلا التقديرين ، فالكلمة لا تفيد التوحيد ، لأنه على الأول ، الكلمة الطيبة تدل على عدم فرد آخر ، لا على إمتناعه ، وعلى الثاني تفيد أو تدل على إمكان فرد له ، وإمتناع غيره ، لا على وجوده (١) .

النوائى يجب صاحب الإيراد ، الذي لم يحدد شخصيته (٢) ، بأن لنا أن نختار الأول — أى القائل الكلمة الطيبة تدل على عدم فرد آخر لا على إمتناعه — ونقول : إن هذا الفرد الآخر الذى دلت الكلمة الطيبة على عدمه ، منتهى الوجود ، ضرورة أن الواجب الوجود بالذات ، هو ما يلزم وجوب الوجود ، بدون مدخلية الغير في ذلك ، وهذا الفرد المعلوم يلزم إمتناع وجوده لأنه غير متصف بوجوب الوجود ، وإلا لكان موجوداً لا معدوماً ، وبما أنه معدوم ، فليس هو واجب الوجود لذاته ، وبما أن الإله لا بد أن يكون واجب الوجود لذاته لا لغيره ، وللمعدوم على فرض وجوده ، يكون قد استفاد الوجود من غيره ، فلا يكون واجب الوجود لذاته ، فلا يكون إلهاً (٣) .

ولنا أن نختار الثانى — أى القائل الكلمة الطيبة تدل على إمكان فرد له وإمتناع غيره ، لا على وجوده ونقول : أن هذا الفرد الممكن الذى دلت

(١) أنظر رسالة في معنى التوحيد لوجه ٢٥

(٢) لم نعد على مثل هذا الإيراد فيما أطلعنا عليه من مراجع .

(٣) أنظر رسالة في معنى التوحيد لوجه ٢٥

الكلمة الطيبة على إمكانه لأعلى وجده ، كما يدعى صاحب الإرادة بزمه أنه موجوداً بالفعل بالوجوب الذاتي حيث أن الوجوب الذاتي لا يمكن أن يكون وصفاً زائداً على ذات الواجب (١) ، ولذا كان مستتبداً وجوب وجوده من غيره ، وهذا باطل ، لأنه بذلك يكون محتاجاً للغير ، فلا يكون واجب الوجود لذاته ، فإذا أمكن وجود الواجب الوجود لذاته ، فإنه يلزمه أن يكون موجوداً بالفعل بالإمكان ، وهو المطلوب (٢) .

وبذلك يندفع الإرادة ويخلص الكلمة الطيبة حقها في إفادة التوحيد.

أن الدواني بأدلة المذكورة في هذا المبحث ، يكون قد جمع بين أدلة الأشاهرة وبين أدلة الفلاسفة ، في إثبات الوجودية لله سبحانه وتعالى .

وبذلك يكون قد سخر كل إمكاناته ، لإثبات هذا المطلب الذي هو لب القضية الإسلامية ، وعمدته ما أراد .

أن إثبات الوجودية لله تعالى ، هو في حقيقة أمره ، نفى للشبه ، ولذا أي المخالف في القوة ، وللمثل سواء كان مساوياً في القوة ، أو مشاركاً في الحقيقة (٣) ، وقوله تعالى : ( لم يلد ) (٤) نفى للمثل المتأخر في الوجود ( ولم يولد ) (٥) نفى للمثل السابق في الوجود ( ولم يكن له كفراً أحد ) (٦)

(١) أنظر تفسير سورة الإخلاص لوحة ٥ وما بعدها ، وتجرى القواشي لوحة ٣٣ وجه ، وش الهياكل . . . لوحة ٢٦ ظهر وما بعدها .

(٢) أنظر رسالة في معنى التوحيد لوحة ٢٦

(٣) أنظر ش الهياكل لوحة ٢٧ ظهر

(٤) سورة الإخلاص جود من الآية ٣

(٥) سورة الإخلاص ، جزء من الآية ٣

(٦) سورة الإخلاص الآية ٤

في المثل المقارن ، فسبحانه وتعالى لا مثل له ، متقدم أو مقارن  
أو متأخر (١) .

والثبات الوجدانية لله سبحانه وتعالى ، هو نفي للتركيب من أجزاء ،  
ونفي لقيام الحوادث بذاته تعالى ، ونفي لأن يكون جزءاً (٢) ، وهو سبحانه  
وتعالى منزوع عن الكثرة أيما كان مبدأ تلك الكثرة ، لأنه ( في أعلى مراتب  
الوحدة ، وتمزيجه عن وجود الكثرة مطلقاً هو كونه ، مطلقاً غير مقيد  
بشيء ، فإن من يكون كذلك ، لا يكون فيه كثرة أصلاً ) (٣) ، فقوله تعالى :  
( الله أحد ) (٤) دال على أنه واحد من جميع الوجوه ، ولا كثرة فيه ، أيما كان  
سببها (٥) .

ونحنم هذا البحث بقول الدواني : ( الواحد الحقيقي ما يكون منزه الذات ،  
عن انحاء التركيب ، والتعدد ، وما يستلزم أحدهما ، كالجمعية والتجزئ ،  
والمشاركة في الحقيقة وشواصها ، كوجوب الوجود ، والقدرة المطلقة ،  
والحكمة القائمة ) (٦) .

(١) أنظر تفسير سورة الإخلاص لوحة ١٠ ظهر

(٢) أنظر ش الحياكل لوحة ٢٦ وجه وظهر ، وش العقائد العنصرية

ص ١٦٤ .

(٣) تفسير سورة الإخلاص لوحة ٧ وجه .

(٤) سورة الإخلاص جزء من الآية ١

(٥) أنظر تفسير سورة الإخلاص لوحة ٧ وجه

(٦) تفسير سورة الإخلاص لوحة ١١ ظهر .

1. The first part of the document is a letter from the President of the United States to the Congress, dated January 3, 1862. It is a very important document, as it contains the President's views on the state of the Union and the progress of the war.

2. The second part of the document is a report from the Secretary of the War Department, dated January 10, 1862. It contains a detailed account of the military operations of the Army during the year 1861, and a statement of the resources of the War Department.

3. The third part of the document is a report from the Secretary of the Navy Department, dated January 10, 1862. It contains a detailed account of the operations of the Navy during the year 1861, and a statement of the resources of the Navy Department.

4. The fourth part of the document is a report from the Secretary of the Department of the Interior, dated January 10, 1862. It contains a detailed account of the operations of the Department during the year 1861, and a statement of the resources of the Department.

5. The fifth part of the document is a report from the Secretary of the Department of the Treasury, dated January 10, 1862. It contains a detailed account of the operations of the Department during the year 1861, and a statement of the resources of the Department.